



MENA-OECD  
INVESTMENT  
PROGRAMME



برعاية معالي الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة

ورشة عمل إقليمية حول

"تعزيز النزاهة في القطاع الخاص في البلدان العربية"

المنامة، مملكة البحرين

16-17 آذار/مارس 2010

برنامج ورشة العمل

## قائمة المحتويات

1. الخلفية ..... 2
2. موضوع الورشة ..... 3
3. الأهداف ..... 3
4. الفئة المستهدفة ..... 4
5. المنهجية ..... 5
6. التوثيق ..... 5
7. جدول الأعمال ..... 6

### 1. الخلفية

تُنظَّم ورشة العمل الإقليمية هذه في وقتٍ تولي الحكومات وقطاع الأعمال والمنظمات الدولية إهتمامًا متزايدًا بتعزيز النزاهة في القطاع الخاص. وتسعى الورشة إلى تعزيز المبادئ الدولية والممارسات الفضلى في هذا المجال، ومنها متطلبات إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تدعو في جملة الأمور، إلى اعتماد تدابير وقائية (المادة 12) وتجريمية (المادة 22 والمادة 23) لمكافحة الفساد في القطاع الخاص، إضافةً إلى تعزيز التعاون بين السلطات الوطنية والقطاع الخاص (المادة 39).

أقرّت الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (ACINET) صراحةً، في خلال اجتماعها العام الأول في الرباط في 2 نيسان/أبريل 2009، بأن المستثمرين في القطاع الخاص جزءٌ لا يتجزأ من أي استراتيجية ناجحة لمكافحة الفساد، التي تتطلب التزامات محددة من القطاع الخاص إن لجهة الوقاية من الفساد أو إنفاذ الخطط لمكافحته. وإذ يخرط اليوم القطاع الخاص أكثر فأكثر في إقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتسود فيها نزعات مؤذية حيث يعمل بعض الأفراد ضمن الحكومات ويُنشئون بعدها شركاتهم الخاصة ويحافظون بموازاة ذلك على روابطهم بالحكومة، تسمى الحاجة ملحةً إلى تعزيز الوعي حول التدابير الوقائية الرامية إلى مكافحة الفساد في القطاع الخاص، ومنها في الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة وحتى الصغرى منها.

## 2. موضوع الورشة

أدت العولمة والتحديات التنافسية إلى نشوء قواعد وأنظمة جديدة ترعى العمليات الدولية والمحلية. وقد تم اعتماد عدد من صكوك مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة الملزمة وغير الملزمة قانوناً<sup>1</sup> على المستويين الإقليمي والدولي للوقاية من الممارسات الفاسدة في مجال الأعمال ومعاقبتها، بهدف تحسين بيئة التجارة والاستثمار.

كما وضعت منظمات على غرار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) والأمم المتحدة (UN) والبنك الدولي وغرفة التجارة الدولية (ICC) ومنظمة الشفافية الدولية (TI) وغيرها من المنظمات، عددًا من التوصيات والمبادئ واسعة النطاق والممارسات الفضلى للمساهمة في تعزيز الحكم الرشيد والنزاهة في القطاع الخاص.

يتطلب تطبيق هذه الصكوك وإنفاذها، عند الممكن، جهودًا تبذلها مختلف الجهات المعنية، ويؤثر هذا التطبيق على التفاعل ما بين الحكومات والقطاع الخاص، إضافةً إلى التفاعل بين الهيئات الخاصة. وعلى الحكومات أن تكيف بيئتها التنظيمية، وتضمن ملاءمة إطارها المؤسسي، وتلبّي التعهّدات التي قطعتها بموجب هذه الصكوك. إلا أن الجهود التي تبذلها الحكومات وحدها لا تكفي، إذ تتزايد أهمية الجهود المتكاملة التي يبذلها القطاع الخاص والمجتمع المدني ووسائل الإعلام التي تساند بعضها البعض.

ويشكّل التعاون ما بين مختلف الجهات المعنية حجر الأساس لإرساء بيئة أعمال تتسم بالنزاهة والإنصاف والشفافية، وهي بدورها أساسية لتحقيق التنمية وبلوغ أهداف الألفية للتنمية. فلا تؤدي أسمى معايير النزاهة إلى الحدّ من مخاطر الفساد فحسب، بل تعود بمنفعة مباشرة على الشركة، التي قد تزداد فرصها لجذب الإستثمارات من خلال اكتساب ثقة أكبر من الرأي العام.

## 3. الأهداف

تهدف ورشة العمل الإقليمية هذه إلى تقديم الدعم إلى عددٍ من البلدان العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في جهودها لتعزيز النزاهة في القطاع الخاص، بناءً على المعايير الدولية ذات الصلة وتماسيًا مع التزامها بتطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمضي قدمًا في أجندة التنمية الوطنية.

<sup>1</sup> منها إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2003)، وإتفاقية مكافحة رشوة الموظفين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (1997)، وإتفاقية الإتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد (2003)، وإعلان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول الإستثمار متعدد الجنسيات والمبادئ التوجيهية حول الشركات متعددة الجنسيات (2000).

تتيح هذه الورشة الفرصة، أمام ممثلي السلطات الوطنية المعنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ووسائل الإعلام المتخصصة، لمناقشة السياسات والممارسات الحالية على ضوء الصكوك الإقليمية والدولية التي تؤثر على معايير النزاهة في القطاع الخاص.

تهدف ورشة العمل إلى:

- تعريف المشاركين بالصكوك الدولية لمكافحة الفساد ومعايير النزاهة الناتجة عنها للقطاع الخاص،
- تيسير المناقشات حول الحاجة إلى الإستشارات ما بين القطاع العام والقطاع الخاص وفائدتها وقدراتها،
- نشر الوعي حول مختلف المبادرات الدولية والوطنية لتعزيز النزاهة في القطاع الخاص،
- تقديم الأمثلة والمقترحات الحسّية حول كيفية تطبيق مبادئ النزاهة الدولية في الإطار الوطني.

#### 4. الفئة المستهدفة

تظهر التجارب أن الحكومات تتوصل إلى نتائج أفضل وحسّية أكثر في تعزيز النزاهة والوقاية من الفساد والكشف عنه، إذا ما انخرطت في حوارٍ منتج وفعال مع مجتمع الأعمال. بالفعل، يضطلع قطاع الأعمال، وهو من ضحايا الرشوة لكن أيضاً المحرّض عليها، بدورٍ أساسي في تطوير التدابير الوقائية والتنظيمية الذاتية لمكافحة سوء الممارسة المهنية والإحتيال.

تلتقي في إطار ورشة العمل الإقليمية هذه جهاتُ صنع القرار من القطاعين العام والخاص في البلدان العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع ممثلين من القطاعين العام والخاص من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي الذين يتمتعون بخبرةٍ طويلة في مجال الوقاية من الفساد وتعزيز الأخلاقيات وإدارة النزاهة. كما توجّه الدعوة أيضاً إلى خبراء آخرين من المجتمع المدني ووسائل الإعلام المتخصصة للمشاركة في النقاشات. ويحضر الورشة أيضاً ممثلو القطاع الخاص من الجمعيات التجارية، ومن الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بهدف تيسير الحوار مع مجتمع الأعمال.

## 5. المنهجية

تتضمن ورشة العمل هذه، التي تدوم يومين اثنين، جلسات عامّة تقدّم فيها العروض إضافةً إلى مناقشات ضمن لجان فرعية. بعد العروض ضمن الجلسات العامة، تترك للمشاركين إمكانية تقديم المداخلات لطرح الأسئلة أو التدخّل لتوضيح المواضيع المطروحة.

قبل الإجتماع، يُطلب من المشاركين إعداد المعلومات الأساسية من خلال ملء استمارات مبسّطة تلقّوها من الجهات المنظمة قبل الورشة.

تُستخدم خلال الورشة اللغة الإنكليزية كلغة العمل، وتكون الترجمة الفورية متوفّرة إلى اللغة العربية.

## 6. التوثيق

تتوفّر خلال الإجتماع الوثائق التالية:

- إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) ودليلها التشريعي.
- إتفاقية مكافحة رشوة الموظفين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي، والتوصية المراجعة الصادرة عن مجلس مكافحة الرشوة في المعاملات التجارية الدولية.
- وثائق من الإتفاق العالمي للأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي، وغرفة التجارة الدولية ومنظمة الشفافية الدولية.
- الوثائق الأخرى ذات الصلة التي يقدّمها المشاركون.
- مجلّد الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (ACINET).
- الملصقات المعلقة بمكافحة الفساد.

## الثلاثاء في 16 آذار/مارس 2010

تسجيل المشاركين	9.00 – 8.30
الجلسة الافتتاحية	9.45 – 9.00
<p>تتيح هذه الجلسة الفرصة أمام الجهة المضيفة والجهات المنظمة والشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد للتوجه إلى المشاركين والتعبير عن الأفكار المرتبطة بموضوع ورشة العمل، إضافةً إلى توفير المعلومات حول خلفية ورشة العمل الإقليمية وأهدافها وجدول أعمالها.</p>	
كلمات رسمية	9.45 – 9.00
<p>معالي الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة، مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين. السيد اليكساندر بومر، رئيس برنامج الإستثمار لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD). معالي السيد سيد آغا، المنسق المقيم للأمم المتحدة، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في البحرين. معالي الدكتور عبد الشخانية، رئيس الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (ACINET) ورئيس هيئة مكافحة الفساد في الأردن.</p>	
إستراحة	10.00 – 9.45
الجلسة الأولى: تعزيز الإصلاحات التنظيمية والتعاون بين الحكومة ومجتمع الأعمال	12.00 – 10.00
<p>يمكن أن يُنظَّم الحوار بين الحكومات والقطاع الخاص بطرق مختلفة وأن يعالج مختلف الهموم. يناقش المتحدثون طبيعة الاتصالات ما بين الحكومة والقطاع الخاص ونطاقها وإنتظامها وأهدافها الأساسية. كما يشددون على نتائجها المحتملة وحدود تدخل الحكومة. في كل فقرة، يقدم متحدثٌ أساسي عرضاً حول موضوع محدد، فيما يقدم ممثلو القطاعين العام</p>	

والخاص من البلدان العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مداخلاتهم حول الموضوع المطروح مستخدمين المعلومات التي أعدوها من خلال ملء استمارة تلقوها قبل ورشة العمل.

**رئيس الجلسة:** الدكتور جميل العلاوي، المستشار القانوني الرئيسي، الدائرة القانونية، مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين.

### مقدمة عامة

السيدة نيكولا إيلرمان-كاش، محللة السياسات الرئيسية، برنامج الإستثمار لدول البحر المتوسط وشمال أفريقيا، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

### 11.30 – 10.30 الجزء (أ) من الجلسة الأولى: البيئة التنظيمية الجديدة

إعتمدت الحكومات آليات مختلفة لمساعدة الشركات على مكافحة الفساد. في المقام الأول والأهم، على الحكومات أن تتخرب في حوارٍ مع الشركات حول موضوع الإصلاح التنظيمي.

تفرض القوانين الرامية إلى تعزيز النزاهة وتجريم الفساد والجرائم ذات الصلة كغسل الأموال وإحتيال المحاسبة، متطلبات جديدة على الشركات ومجالس إدارتها وأعضاء الإدارة فيها لكن أيضاً على المحاسبين والمدققين الماليين والمحامين. من المهم أن تحرص الحكومات على أن تكون الشركات العاملة على أراضيها والمحترفون المرتبطون بها على إطلاع على الصكوك والإتفاقيات الدولية السارية، وتعديلات القوانين الوطنية المترتبة عنها، والعقوبات المحتملة التي تواجهها عند خرق هذه الأحكام.

كما يجدر بالحكومات توفير المعلومات حول البيئة التنظيمية الجديدة وتزايد الشفافية والمساءلة والإفصاح نتيجةً لذلك.

**المتحدث الرئيس:** السيد أحمد رجب، المدير التنفيذي، مركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للشفافية ومكافحة الفساد، مستشار لدى مكتب وزير الإستثمار، مصر.

مداخلات الوفود يتبعها مناقشة عامة.

### 12.30 – 11.30 الجزء (ب) من الجلسة الأولى: الوسائل المتاحة أمام الحكومات لتعزيز النزاهة في القطاع الخاص

قد تكون الحكومات أكثر انخراطاً بشكلٍ إستباقي وتستفيد من وعي مجتمع الأعمال واستجابته للتغييرات التنظيمية. على سبيل المثال، قد تشرع الوكالات الحكومية ومنها وكالات المعونة

والتتمية إضافةً إلى وكالات إئتمانات التصدير، في وضع المبادئ التوجيهية للشركات العاملة في الخارج.

وقد تتواصل الحكومات بشكل مباشر مع الشركات لإعلامها بتبعات الأحكام القانونية حول الفساد. وقد تشمل الشركات المعنية في الخطوة هذه الشركات المعنية بالمشتريات العامة (في الخارج)، والشركات العاملة في قطاعات قد تكون أكثر عرضةً للفساد (مثل قطاع الطاقة أو قطاع النقل)، أو الشركات الموجودة في مناطق حساسة جغرافيًا.

ومن شأن كتيبات المعلومات و/أو المحاضرات التي تهدف إلى الترويج للممارسات الفضلى في مجال الأعمال والسلوك الأخلاقي بين الشركات الخاصة والمسؤولين الحكوميين أن تؤثر على اعتماد أدوات المسؤولية الاجتماعية للشركات. تعتبر الأدوات، على غرار مدونات السلوك أو بشكلٍ عام برامج الإمتثال، أدوات مهمة وإبتكارية يمكن أن تحدد المخاطر القانونية المحتملة. وقد ترعى السلوك ضمن الشركات والعلاقات مع العملاء والمزودين والشركاء والإدارات العامة.

**المتحدّث الرئيس: السيد أتلّي رولدسكي، مستشار رئيسي، وزارة العدل، النروج.**

**مداخلات الوفود يتبعها مناقشة عامة.**

استراحة الغداء	14.00 – 12.30
الجلسة الأولى (تابع)	15.00 – 14.00
الجزء (ج) من الجلسة الأولى: الجهود المشتركة لاعتماد القواعد والسلوك الملائم في الشركات لمكافحة الفساد	15.00 – 14.00

بدأت الحكومات بتطوير البرامج المشتركة مع القطاع الخاص التي تهدف إلى تحديد الممارسات الفضلى لمساعدة الشركات وموظفيها على عدم الإضرار في سوء الممارسة المهنية واعتماد سلوك محترف يتماشى والقواعد والأنظمة لمكافحة الفساد.

وقد تقدّم الحكومات الدعم إلى الشركات العاملة في الخارج. على سبيل المثال، قد توفر البعثات الدبلوماسية المعلومات إضافةً إلى المبادئ التوجيهية الواضحة. إلا أن دعم الحكومات الدبلوماسية قد يتخطى مجرد تقديم المشورة. في بعض الأحيان، قد تقرّر الحكومات الإضرار في أنشطة الوقاية والإنذار من سوء السلوك في معاملات محددة. وقد تضع الحكومات آليات التبليغ لتتمكن من مساعدة الشركات، علماً أنها في مهمتها هذه، يجب أن تضع عددًا من



الضمانات ومنها الآليات لضمان سرية المعلومات والمخبرين ومصداقيتهم.

#### المتحدّث الرئيس.

السيد جايمس فيلبي، محام رئيس، برنامج تطوير القوانين الإقتصادية، مكتب المستشار العام، وزارة التجارة، الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة أنيتا رماسستري، المستشار الرئيسي للسياسات، إدارة التجارة الدولية، وزارة التجارة، الولايات المتحدة الأمريكية.

مداخلات الوفود يليها مناقشة عامة.

### الأربعاء في 17 آذار/مارس 2010

#### الجلسة الثانية: دور القطاع الخاص في تعزيز النزاهة فيه

10.30-9.00

تؤدي الشركات دوراً رئيساً في هذا المجال، ولقد استجابت شركات عدّة إلى البيئة التنظيمية الجديدة من خلال تكييف تقنيات الإدارة فيها لتتماشى والقانون ومعايير السلوك والأداء ضمن الشركة نفسها.

في كل فقرة، يقدّم متحدث أساسي عرضاً حول موضوع محدد، فيما يقدّم ممثلو القطاعين العام والخاص من البلدان العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مداخلاتهم حول الموضوع المطروح مستخدمين المعلومات التي أعدّوها من خلال ملء استمارة تلقّوها قبل ورشة العمل.

رئيس الجلسة: السيد اليكساندر بومر، رئيس برنامج الإستثمار لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي(OECD).

مقدمة عامة:

9.45 - 9.00

السيد جيرمن بروكس، برامج القطاع الخاص، منظمة الشفافية الدولية.

#### الجزء (أ) من الجلسة الثانية: مدونات السلوك وبرامج الإمتثال.

على مرّ السنوات، عبّرت شركات عدّة خطياً عن التزام طوعي في مجالات مختلفة يسمّى أيضاً "مدونة سلوك الشركة". تستخدم المدونات هذه للتأثير أو التحكم بسلوك الشركة لمصلحة

الشركة نفسها (مثلاً تحسين سمعة الشركة أو الحد من مخاطر العقوبات الجزائية أو المدنية) ولمصلحة المجتمع التي تعمل فيه. تقدّم المدونات المعلومات إلى الجمهور عن طبيعة التزامات الشركة وعن تدابير التطبيق التي ترافقها. وعلى المدونات أن تحسّن وعي الموظفين لسياسة الشركة وضرورة تقديم دعمهم الكامل لها. غالباً ما يترافق إصدار مدونات السلوك واعتماد أنظمة إدارة خاصة وآليات رقابة داخلية مصممة لتساعد الشركات على الوفاء بالتزاماتها في عملياتها اليومية.

تتحسن معايير الإمتثال أو ما يعرف بالممارسات الفضلى بشكل مستمر، ولقد اكتسبت الشركات خبرة واسعة في مختلف سياسات وإجراءات الإمتثال بهدف تحسين أخلاقيات العمل ونزاهته والحد من مخاطر الإحتيال وسوء الممارسة المهنية. في هذه الفقرة، يتم إلقاء الضوء على العناصر الأساسية التي تشكل الإمتثال في الشركة، إضافةً إلى السمات الأساسية للرقابة الإدارية الداخلية. ويتناول النقاش متطلبات التقييم الذاتي المستمر والتبليغ في غياب معايير التقييم والتحكم المتداخلة.

**المتحدث الرئيس:**

السيد نديم أنور، مسؤول عن معايير الإمتثال، شركة سيمنز.

**مداخلات الوفود يليها مناقشة عامة.**

**الجزء (ب) من الجلسة الثانية: مبادئ النزاهة الداخلية والإتفاقيات ضمن القطاع**

**10.30 – 9.45**

لقد طوّرت منظمة الشفافية الدولية (TI) ومنظمة المساءلة الإجتماعية الدولية (SAI) مبادئ الأعمال لمكافحة الرشوة، وهي مبادئ وضعتها مجموعة من الجهات المعنية في القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والنقابات لاعتماد مقاربات فعالة لتعزيز النزاهة ومكافحة الرشوة في مجال الأعمال. ولقد وُضعت لتكون مقاربة شاملة يمكن أن تطبقها الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، ولتتماشى مع مبادرات حديثة على غرار إتفاقية مكافحة رشوة الموظفين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي، وقواعد السلوك لمكافحة الإبتزاز والرشوة الصادرة عن غرفة التجارة الدولية، وأحكام مكافحة الرشوة من المبادئ التوجيهية للمؤسسات المتعددة الجنسيات الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون في الميدان الإقتصادي.

إضافةً إلى المبادرات الفردية، بدأت بعض الشركات في تطوير مبادرات طوعية قطاعية والإنخراط فيها. تعتمد هذه المبادرات على مبادئ سلوكية ومعايير متفق عليها تلتزم بها الشركات المشاركة. على سبيل المثال، أطلقت "مبادرة الشفافية للصناعات الإستخراجية"

(EITI) التي تضم الحكومات والشركات والمجتمع المدني وتهدف إلى تعزيز الشفافية في عمليات التسديد التي تقوم بها الشركات في قطاع الصناعات الإستخراجية، وفي العائدات التي تتلقاها الحكومات على حدٍ سواء. وتستخدم "مبادئ التعادل" التي طوّرتها المؤسسات المالية كأساسٍ وإطارٍ مشترك لتطبيق الإجراءات والمعايير البيئية والإجتماعية لأنشطة تمويل المشاريع لكافة قطاعات الصناعة. تهدف "مبادئ ولفسبرغ لمكافحة غسل الأموال" إلى تحديد المعايير الدولية المشتركة لمكافحة غسل الأموال في قطاع الخدمات المالية. الوسائل المتاحة أمام الحكومات لتعزيز النزاهة في القطاع الخاص.

#### المتحدث الرئيس:

السيدة أولاجوبي ماكينوا، مكافحة الفساد، مكتب التعاون العالمي الأمم المتحدة.

السيد جاسم حسين، الجمعية البحرينية للشفافية، البحرين.

#### مناقشة عامة.

إستراحة	11.00 – 10.30
<p><b>الجلسة الثالثة: الأعمال التطبيقية ضمن جلستين فرعيتين</b></p> <p>تنظّم جلستان فرعيتان متوازيتان تتيحان الفرصة أمام المشاركين لتحديد الأنشطة التي من شأنها تطوير وتطبيق سياسة النزاهة ضمن الشركة، ولمناقشتها ولترتيبها وفق الأولويات. تعطي هاتان الجلستان الفرعيتان النتائج الفضلى إذا ما تحلّى المشاركون بالصراحة في مناقشاتهم.</p>	12.45 – 11.00
تقديم الجلستين ضمن الجلسة العامة	11.15 – 11.00
السيد أركان السبلاني، الإختصاصي القانوني، برنامج إدارة الحكم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.	
الجلسة الفرعية الأولى: كيف يمكن مساعدة القطاع الخاص على تعزيز النزاهة (جلسة تجمع ممثلي الحكومات)	12.45 – 11.15
تقديم مشترك:	
السيد أركان السبلاني، الإختصاصي القانوني، برنامج إدارة الحكم، برنامج الأمم المتحدة	

الإيمائي.

السيدة نيكولا ايلرمان-كاش، محللة السياسات الرئيسية، برنامج الإستثمار لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي.

يدير ميسر الجلسة المناقشات حول كيف يمكن الحكومات أن تطوّر العلاقات مع القطاع الخاص لمنع سوء الممارسات المهنية. ومن شأن الأمثلة الملموسة أن تساهم في تحديد الممارسات الفضلى في مجال التواصل ما بين الحكومات والقطاع الخاص. وقد تساعد هذه الأمثلة على إلقاء الضوء على الصعوبات العملية المحتملة والنتائج المحتملة، إلا أنها تعتمد على ظروف وطنية محددة وبيئات أعمال مختلفة. وقد يكون من الضروري أن يتم تكيف الحلول العملية الخاصة بكلّ من البلدان لتلائم خصائصه الوطنية.

**12.45-11.15** الجلسة الفرعية الثانية: من مدونة الأخلاقيات إلى أنظمة النزاهة (جلسة تجمع ممثلي قطاع الأعمال والجهات غير الحكومية)

تقديم مشترك:

السيد اليكساندر بومر، رئيس برنامج الإستثمار لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي(OECD).

السيد محمد الشريف، الممثل المقيم المساعد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - البحرين.

يكتسب المشاركون معلومات إضافية حول العناصر الرئيسية التي تشكل مدونة أخلاقيات ملائمة. كما يكتسبون فهماً أوسع لأهمية اعتماد سياسات شاملة لمكافحة الفساد والطرق الفضلى لتطبيقها وإنفاذها. وإذا ما توفّر الوقت الكافي، بإمكان المشاركين مناقشة السبل لمعالجة الإنتهاكات لمحتملة، ومنها التدابير الداخلية الإصلاحية والتأديبية، إضافةً إلى الشؤون ذات الصلة كإرساء آليات ملائمة للكشف عن المخالفات وإجراء التحقيقات المستقلة الداخلية والخارجية وكيفية التعامل مع الإبلاغ عن المخالفات.

**13.15 - 12.45** إستراحة الغداء

**14.30 - 13.15** الجلسة الرابعة: الخطوات التالية لتعزيز النزاهة في القطاع الخاص ضمن البلدان المشاركة

يتراأس هذه الجلسة السيد سيد آغا، و تقدّم خلالها المجموعتان الفرعيتان نتائج مناقشاتهما والخطوات التالية المحتملة.

بإمكان المشاركين جميعهم أن يحددوا الأنشطة الرئيسية لتطبيق الخطوات العملية بهدف تعزيز الحكم الرشيد والنزاهة ضمن الشركات في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبإمكانهم تقييمها ومناقشتها.

#### عرض مناقشات الجلستين الفرعيتين.

السيد أركان السبلاني، الإختصاصي القانوني، برنامج إدارة الحكم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

السيد أسامة مراد، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة Arab Finance.

#### مناقشة مفتوحة.

#### الملخص والخلاصات.

السيد أركان السبلاني، الإختصاصي القانوني، برنامج إدارة الحكم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

السيد اليكساندر بومر، رئيس برنامج الإستثمار لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي.

معالي السيد سيد آغا، المنسق المقيم للأمم المتحدة، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في البحرين.

الغداء (مؤتمر صحفي)

14.30

\*\*\*